

أكد مكتب المدعى العام الإسرائيلي أمس الأحد، أن الحكومة ناقشت مختلف الخيارات للتعامل مع حالات الطوارئ المحتملة، رداً على مخاوف جماعات حقوق الإنسان من إعطاء صلاحيات طوارئ للشرطة، للتعامل مع الاضطرابات المحتملة في أعقاب محاولة الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية - في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني - أن مساعد النائب العام أورين بونو قال، في بيان أرسله إلى جمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، إنه من المستحيل التنبؤ بحالة الطوارئ، التي تواجهها البلاد.. مؤكداً عدم قدرة الحكومة على اتخاذ قرار بشأن الخيارات المناسبة في حالة توتر الأوضاع.

وأشارت الصحيفة، إلى أن رد بونو جاء عقب قيام المحامين في جمعية حقوق المواطن بطلب من المدعى العام يهودا وينشتاين بضرورة التخلي عن الخطة التي اقترحتها وزارة الأمن العام، التي تقترح إجراءات للطوارئ، وتتعلق بمنح الشرطة سلطات إضافية للتعامل مع أعمال شغب محتملة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 26/09/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com